مجلة الإحياء، المجلد 25، العدد: 36، جانفي 2025، ص - ص: 315-330
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية
- المفاهيم والأسس-
Functional integration among Islamic financial institutions
- Concepts and foundations-

طالبة دكتوراه مسعودة سيساوي[1]
Messaouda SISSAOUI
كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة 1
مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة
sissaoui.messaouda@univ-batna.dz
د/ محمد بلبية
Mohamed BELBIA
كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة 1
مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي
mohamed.belbia@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2024/11/23 تاريخ القبول: 2025/01/30

الملخص:
تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال بيان مفهوم هذه المؤسسات، و إبراز أهم أهدافها، مع إيضاح آلية التكامل الوظيفي فيما بينها، وأهم الأسس التي يقوم عليها هذا التكامل، وعرض أهم التحديات التي يواجهها، وقد خلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية هو علاقة تعاونية بين هذه المؤسسات، التي تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة من خلال وظائفها، ضمن بيئة تلتزم مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتم هذه العلاقة بشكل مواز ومتزامن، مما يخلق انسجاما في تعاملاتها فيما بينها حتى تشكل حلقة تعاونية ككل واحد متناسق. ويعمل هذا التكامل وفق آلية خاصة، كما يقوم على أسس مختلفة منها أسس شرعية، واقتصادية، وأخرى قانونية، ويواجه هذا التكامل عدة تحديات أهمها تباين التشريعات بين الدول، واختلاف الهيئات الشرعية وتضارب أقوالها، وكذلك تعدد المعايير الشرعية.
الكلمات المفتاحية: التكامل الوظيفي؛ المؤسسات المالية الإسلامي.

Abstract:
The study aims to clarify the concept of functional integration among Islamic financial institutions by explaining the nature of these institutions, highlighting their main objectives, illustrating the mechanisms of functional integration between them, and identifying the key

[1]- المؤلف المرسل

foundations on which this integration is based, as well as the main challenges it faces. The study concluded with several findings, the most important of which is that functional integration among Islamic financial institutions represents a cooperative relationship among these entities. They seek to achieve common objectives through their functions within an environment that adheres to the principles of Islamic law. This relationship occurs in a parallel and synchronized manner, creating harmony in their transactions, thereby forming a cohesive cooperative network as a single, coordinated unit. This integration operates through a specific mechanism and is based on various foundations, including Sharia, economic, and legal principles. It also faces several challenges, the most significant of which are differences in legislation between countries, inconsistencies among Sharia boards, and the variation in Sharia standards.

Key words: functional integration; Islamic financial institutions.

مقدمة

إن المؤسسات المالية الإسلامية هي أهم جزء في الاقتصاد الإسلامي، وقد عرفت نموا كبيرا في الآونة الأخيرة، وانتشارا واسعا في مختلف الدول عبر العالم، وذلك نظرا للإقبال المتزايد على منتجاتها التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، من قبل المسلمين الذين يتحرون ما يوافق الشريعة الإسلامية في معاملاتهم، وغير المسلمين الذين لا يريدون تفويت فرص الاستثمار في الصكوك الإسلامية وغيرها، ونظرا لقدرتها على التصدي للأزمات المالية، وتتعاون هذه المؤسسات فيما بينها ضمن حلقة تكاملية وظيفية تخدم الأهداف المشتركة بينها، مما يحقق لها مكانة اقتصادية قوية في الاقتصاد العالمي، ولكن لازالت المؤسسات المالية الإسلامية تواجه بعض العقبات في طريق نموها، من أهمها كونها حديثة ظهورها، ومنافستها الشرسة من طرف المؤسسات المالية التقليدية، ونجاحها في تحقيق أهدافها التي تتضمن أهدافا اجتماعية إلى جانب الأهداف الاقتصادية وتحقيق الربح، وتقديمها الأمثل لمنتجاتها يعتمد على كونها داعمة لبعضها البعض ومتكاملة في وظائفها.

الإشكالية:

تسعى المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق التكامل الوظيفي فيما بينها من أجل الوصل إلى أهدافها المشتركة والمحددة، وتشكيل قوة اقتصادية هامة في العالم، وعليه نطرح الإشكال الرئيسي: **ما هو التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، وما هي أسسه؟**

أهمية الدراسة

تبرز أهمية موضوع الدراسة فيما يلي:

1. المكانة الهامة التي تشغلها المؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي، والمجتمعات المسلمة وغير المسلمة.
2. الدور الهام للتكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، والذي يسهل عليها عملية التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل تحقيق أهدافها.
3. مواجهة المؤسسات المالية الإسلامية لعدة تحديات على مستويات مختلفة، لذلك تبين الدراسة أهم هذه التحديات، مع اقتراح حلول لها.
4. بيان حتمية تعاون وتعاضد المؤسسات المالية الإسلامية، لضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية في معاملاتها، واستمرارها في السوق المالية.

الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة ما يلي:

1. **الدراسة الأولى**: الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية، لمحمد عدنان بن الضيف، وهي رسالة دكتوراه منشورة، من قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016م.

تطرق فيها الباحث إلى دراسة نظرية للمؤسسات المالية الإسلامية المتمثلة في المصارف الإسلامية، مؤسسات التأمين التكافلي، الأسواق المالية، وصناديق الاستثمار، ودرس آلية التكامل بينها، والأثر التنموي لتكامل هذه المؤسسات الأربعة، وقد استفدت منها في دراسة آلية التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية

تفرق دراستنا عنها أننا تطرقنا في دراستنا إلى ذكر جميع المؤسسات المالية الإسلامية، وشرح آلية عامة لكيفية التكامل بينها كما بينت الأسس الشرعية والاقتصادية والقانونية للتكامل الوظيفي بينها.

2. **الدراسة الثانية**: أهمية تفعيل التكامل الوظيفي بين مؤسسات الاقتصاد الإسلامي، لعبد الناصر براني وإسماعيل مومني، وهو بحث منشور بمجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، مارس 2018م.

تطرق فيه الباحثان إلى تأصيل نظري للمؤسسات المالية الإسلامية والمتمثلة في البنك المركزي، المصارف الإسلامية، أسواق المال الإسلامية، مؤسسات التأمين التكافلي، صناديق الاستثمار الإسلامية، مؤسسة الوقف، ومؤسسة الزكاة، مع ذكر أهم وظائفها ومنتجاتها، كما بين مبررات التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، وذكر نماذج عن تكامل بعض المؤسسات.

وتختلف دراستنا عن دراسته أننا نؤصل للتكامل الكلي وضوابط ذلك بين جميع المؤسسات المالية الإسلامية.

3. **الدراسة الثالثة**: التكامل الوظيفي بين مؤسسة الوقف ومؤسسة الزكاة لضمان حد الكفاية المجتمعية في الجزائر وفي منظمة التعاون الإسلامي، للباحث صالح صالحي، وهو بحث منشور في مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد01، جوان 2020، حيث بين فيها الدور التكاملي بين مؤسسة الزكاة والوقف لضمان حد الكفاية المجتمعي، وحجم الموارد الوقفية والزكوية في الجزائر.

وتختلف دراستنا عن دراسته أننا نؤصل للتكامل الكلي وضوابط ذلك بين جميع المؤسسات المالية الإسلامية.

المنهج المتبع:

ارتأينا في هذا البحث اتباع المنهج الوصفي الذي يلائم الدراسة بحيث يتم توصيف كل مؤسسات المالية الإسلامية وما يتعلق بها من أسس وضوابط، ثم الاستعانة بأداة التحليل لإبراز طرق وأساليب تحقيق التكامل بين هذه المؤسسات

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. بيان مفهوم المؤسسات المالية الإسلامية، وإبراز أهم أهدافها.
2. التعريف بالمؤسسات المالية الإسلامية الفاعلة في الاقتصاد الإسلامي.
3. بيان مفهوم التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية وإيضاح آليته.

4. إظهار أهم الأسس التي يقوم عليها التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، مع بيان أهم التحديات التي يواجهها.

المحور الأول: المؤسسات المالية الإسلامية

تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية عماد الاقتصاد الإسلامي ودعامته، وأصبح الفرد المسلم يعتمد عليها في أغلب معاملاته، لذلك سنعرف بالمؤسسات المالية الإسلامية في هذا المحور، ونذكر المؤسسات الفاعلة في النظام المالي الإسلامي، ونبين أهم أهدافها.

أولا: تعريف المؤسسات المالية الإسلامية

المؤسسات المالية الإسلامية عبارة عن مصطلح مركب من ثلاث كلمات، سنبين معنى كل واحدة على حدى، ومن ثم نعرف المركب الإضافي.

1. تعريف المؤسسة:

1.1- تعريف المؤسسة لغة: جمعها مؤسسات وهي مفعول من أسَّسَ، والأسس مبتدأ الشيء وأصله، والمؤسسة منشأة تؤسَّس لغرض معيَّن، أو لمنفعة عامّة ولديها من الموارد ما تمارس فيه هذه المنفعة[1].

2.1- تعريف المؤسسة اصطلاحا: هي كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أقرانه أو القيام بكلا العمليتين لغرض تحقيق نتيجة معينة ضمن شروط اقتصادية تختلف زمانيا ومكانيا[2].

2. تعريف المالية:

1.2- تعريف المالية لغة: منسوبة إلى المال، كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان والجمع أموال وقد أطلق في الجاهلية على الإبل ويقال رجل مال ذو مال[3].

2.2- تعريف المالية اصطلاحا: يقصد بها في هذا المصطلح صفة للمؤسسات، وتستمد هذه الصفة من المال فهي تقوم بأعمال مالية وتقدم خدمات مالية، فعملها يتمحور حول المال[4].

3. تعريف الإسلامية:

1.3- تعريف الإسلامية لغة: هو مصدر من سلم، وهو الخضوع والانقياد لما أخبر به الرسول ﷺ[5].

2.3- تعريف الإسلامية اصطلاحا: يقصد بالإسلامية في هذا المصطلح صفة مزدوجة للمؤسسات وذلك بتطبيقها أحكام الشريعة الإسلامية وكذلك صفة للمالية فأعمال المؤسسات المالية كل أسسها مستمدة من الشريعة الإسلامية وتلتزم بجميع مبادئها[6].

4. تعريف المؤسسات المالية الإسلامية كمركب إضافي"

لم ترد تعاريف للمؤسسات المالية بهذا المركب الإضافي بكثرة، إنما قدمت الهيئات والمؤسسات العلمية المشتغلة بهذه المؤسسات المالية تعريفات لكل مؤسسة على حدى، فعرفتها تعريفات مفصلة ولم تعرف المؤسسات المالية الإسلامية كمركب إضافي.

وعرفت: على أنها جميع المؤسسات المالية التي تعمل بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتكون خاضعة لرقابة مجلس شرعي يتكون من أكثر من عالم مؤهل لأجل ضمان امتثال المنتج المالي لمبادئ الشريعة الإسلامية[7].

وعرفت أيضا أنها: هيكل تنظيمي مكون من مجموعة من الأفراد تعمل في إطار شرعي على جمع الأموال وإعادة توظيفها واستثمارها وفق آليات مختلفة[8].

ومما سبق يمكن تعريف المؤسسات المالية الإسلامية على أنها: مجموعة هياكل تنظيمية، لها تخصصات وظيفية مختلفة تتعاون فيما بينها لتحقيق أهداف معينة، ذات أصول مالية، تقدم أعمالها وخدماتها المالية ضمن إطار الشريعة الإسلامية، وتكون خاضعة لمبادئها، ويؤطر ذلك هيئة رقابة شرعية من مختصين في مجال العلوم الشرعية والعلوم المالية.

ثانيا: المؤسسات الفاعلة في الاقتصاد الإسلامي

تتمثل المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل ضمن النظام المالي الإسلامي فيما يلي:

1. البنك المركزي الإسلامي: هو محور النظام المصرفي الإسلامي وهو مؤسسة حكومية مستقلة، مسؤولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي في الحقل النقدي والمصرفي، وهو المسؤول عن إصدار العملة واستقرارها الداخلي والخارجي[9].

2. المصرف الإسلامي: هو مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية[10]. والملاحظ على هذا التعريف أنه تطرق إلى إظهار ماهية المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية نقدية، وبيّن التعريف أيضا ما يقوم به المصرف من جذب الأموال وتوظيفها، وأن المصرف الإسلامي له أهداف اقتصادية واجتماعية، وكل أعماله تحتكم إلى مبادئ الشريعة الإسلامية.

3. صناديق الاستثمار الإسلامية: هي مؤسسات مالية إسلامية مستقلة في ذمتها المالية، تتولى تجميع المدخرات من أجل إعادة تثميرها، وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية، مقابل تمليك المساهمين صكوكا تمثل ملكية في الموجودات، على أن تلتزم إدارة الصندوق بأحكام الشريعة[11].

4. أسواق المال الإسلامية: هي الإطار أو المجال الشرعي الذي يتم فيه إصدار الأدوات المالية المتوافقة والشريعة الإسلامية من طرف أصحاب العجز ثم اقتناؤها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة بين أصحاب الفائض بصورة منظمة ومراقبة وعلى أسس شرعية من طرف الهيئة الشرعية للسوق وذلك من أجل تثمير الأموال في إطار شرعي[12].

5. مؤسسة التأمين التكافلي: هي شركة خدمات تدير عمليات التأمين وتستثمر أمواله، نيابة عن هيئة المشتركين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، والنظام الأساسي للشركة[13]. وعرفت أيضا أنها عبارة عن هيئة مسؤولة عن إدارة الأخطار وأعمال الاستثمار لصالح صندوق المشتركين، تحت إشراف ورقابة هيئة شرعية إسلامية، وذلك مقابل أجرة معلومة أو عن طريق المشاركة في الأرباح المحققة[14]. والملاحظ على التعريفين أنهما تطرقا لذكر وظيفة شركات التأمين التكافلي، وهي استثمار أموال التأمين، مع الإشارة إلى أن أعمالها تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأن الشركة تأخذ أجرة على أعمالها، أو تشارك في الربح.

6. مؤسسة الزكاة: هي مؤسسة خيرية، تعمل تحت إشراف الدولة وسيادتها، تعمل على ترشيد أداء الزكاة جباية وصرفا، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، مما يحقق رفاهية الفرد وكفايته، واستقرار المجتمع وتوازنه[15].

7. مؤسسة الوقف: تعرف على أنها مؤسسة مستقلة تسعى لتقديم خدمات تنموية للوقف من خلال الصبغة الإسلامية، وبفريق عمل ذي ولاء وكفاءة والتزام ديني بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي داخل المجتمعات الإنسانية[16].

8. الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية: وهي عبارة عن مؤسسات تدعم الصناعة المالية الإسلامية، حيث تقدم لها معايير تضمن موافقة منتجاتها لمبادئ الصناعة المالية الإسلامية، وتتمثل أهمها فيما يلي[17]:

- **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**: هو هيئة تشرف على الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، مهمته وضع معايير للمؤسسات المالية الإسلامية، وضمان التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتتألف عضوية المجلس من ماليزيا وإندونيسيا، والبحرين، والسعودية، وإيران، والسودان، والكويت، وباكستان، ومقره كوالالمبور بماليزيا، ومن أهم أهدافه التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها، والعمل على تطوير الصناعة المالية الإسلامية.
- **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**: أنشئت سنة 1990م من قبل المؤسسات المالية الإسلامية بالجزائر، وتم تسجيلها سنة 1991م بالبحرين، أسهمت الهيئة في تحسين مصداقية الصناعة المالية الإسلامية، وخاصة المصرفية الإسلامية، من أهم أهدافها إعداد معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإصدارها، وتفسيرها، ومراجعتها، وتعديلها، بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، والسعي لتطبيق هذه المعايير، وكذلك العمل كهيئة رقابية للمؤسسات المالية الإسلامية.
- **السوق المالية الإسلامية الدولية**: تأسست عن طريق توقيع البحرين اتفاقية مع كل من ماليزيا وإندونيسيا، والسودان، وبروناي، والبنك الإسلامي للتنمية، وقد تأسست سنة 2002م، ومركزها البحرين، وهي مؤسسة داعمة ومروجة لرأس المال الإسلامي، ومطورة لسوق النقد في صناعة التمويل الإسلامي، وهدفها تحسين إطار العمل التعاوني بين المؤسسات المالية الإسلامية عالميا.
- **مركز إدارة السيولة المالية**: هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست سنة 2002م، وحصلت على ترخيص كمصرف استثمار إسلامي، وتهدف إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها من خلال استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومعالجة مشكلة زيادة أو نقص السيولة لدى تلك المؤسسات باستخدام صكوك الاستثمار، وتشجيع التعامل مع مركز إدارة السيولة. كما يسهم في إعداد خطط استراتيجية لإدارة السيولة، والموازنة بين موارد البنوك مع السيولة واستخداماتها.
- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية**: هو هيئة إسلامية دولية قامت بإنشائها مجموعة من البنوك المركزية في الدول الأعضاء، إضافة إلى البنك الإسلامي، والبنك الدولي، وعدد من المؤسسات المالية الدولية، كأعضاء مشاركين، ومقره كوالالمبور في ماليزيا، تم افتتاح المجلس سنة 2002م، يعد المجلس اعترافا دوليا بالخدمات الإسلامية المصرفية، بهدف التنسيق مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية لإصدار معايير تنظيمية للعمل المصرفي الإسلامي الذي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية.
- **وكالة التصنيف الإسلامية الدولية**: تأسست كشركة مساهمة مقرها البحرين برأس مال قدره 10 ملايين دولار بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية في المنام عام 2002م، وهي وكالة متخصصة في تصنيف

المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتحديد مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية، لذلك يعد دورها مكملا للأنشطة المالية الإسلامية، لأنها تهتم بتقويم المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها.

ثالثا: أهداف المؤسسات المالية الإسلامية

من خلال تعريفات المؤسسات الفاعلة في النظام المالي الإسلامي نستنتج أنها تشترك في مجموعة من الأهداف تتنوع بين اقتصادي واجتماعي تتمثل فيما يلي:

1. الهدف الأساس لجميع المؤسسات المالية الإسلامية هو العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
2. تجميع الأموال من الأفراد واستثمارها وتنميتها في مشاريع ذات نفع للفرد والمجتمع.
3. تحقيق عدالة اجتماعية ويظهر ذلك بشكل كبير عند مؤسستي الوقف والزكاة.
4. تحقيق ربح لضمان استمراريتها، وللنهوض بالاقتصاد.

المحور الثاني: التكامل الوظيفي

يعتبر التكامل الوظيفي مصطلحا ذا أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة نظرا للتطورات التي عرفتها المنظمات التي تحتاج بعضها البعض، لذلك سنعرف في هذا المحور مصطلح التكامل الوظيفي، وأيضا التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية كمركب، ونبين أهمية التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية.

أولا: مفهوم التكامل الوظيفي

يتركب مصطلح التكامل الوظيفي من كلمتين معانيهما مفصلة كما يلي:

1. تعريف التكامل:

1.1- تعريف التكامل لغة: التكامل من كمل، ويقال كمل الشيء أي تمت أجزاؤه وصفاته، وتكامل الشيء كمل شيئا فشيئا والأشياء كمل بعضها بعضا[18].

2.1- تعريف التكامل اصطلاحا: التكامل في عرف الاقتصاد هو الجمع بين صناعات مختلفة يكمل بعضها بعضا وتتعاون في الوصول إلى غرض واحد[19].

2. تعريف الوظيفي:

1.2- تعريف الوظيفي لغة: اسم منسوب إلى وظيفة[20]، وهي بمعنى الخدمة المعينة[21].

2.2- التكامل الوظيفي كمركب إضافي: مما سبق يمكن تعريف التكامل الوظيفي على أنه عملية تعاون بين شيئين أو أكثر لتحقيق غرض واحد من خلال جملة وظائف، وهو عبارة عن عملية مستمرة غير منقطعة تتم في وقت واحد وفي مستوى واحد، مما يخلق الانسجام في التعامل بينها ككل واحد.

3. تعريف التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية

يعرف التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية على أنه: "تلك العلاقة التكاملية التنسيقية الموحدة التي تجمع بين المؤسسات المالية الإسلامية، والتي لا تحدث ولا تتحقق إلا ضمن بيئة عمل تكون فيها شروط عمل النظام المالي الإسلامي متوافرة بشكل متواز ومتزامن ضمن سلسلة التفاعل التكاملية التي تتسم بالشمول والقوة والمرونة لضمان استمرار تقديم المنتجات الإسلامية وتسريعها وتجديدها"[22].

ويمكن تعريفه على أنه: علاقة تعاونية بين المؤسسات المالية الإسلامية، هدفها تحقيق أهداف مشتركة من خلال وظائفها، ضمن بيئة تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتتم هذه العلاقة في زمن واحد على مستوى واحد مما يخلق انسجاما في تعاملاتها فيما بينها حتى تشكل حلقة تعاونية ككل واحد.

ثانيا: أهمية التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية

تبرز أهمية التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي[23]:

1. تطوير وابتكار منتجات جديدة: حيث ستخلق سوق جديدة بين هذه المؤسسات المالية الإسلامية، ذلك ما يؤدي إلى ظهور أنواع جديدة من المعاملات بينها، ما يسهم في ابتكارها منتجات جديدة تلبي احتياجات هذا السوق.

2. تشارك الخبرات بين المؤسسات المالية الإسلامية: حيث تعبر يعض المؤسسات أكثر خبرة في العمل ذلك لأنه كان لها السبق في الظهور كالمصارف الإسلامية مثلا، فهي تشارك خبرتها مع المؤسسات الأخرى، مما يسمح لها بالنمو وتحقيق أهدافها، ويجعلها قادرة على أن تلم بالتحديات التي تواجهها.

3. خلق سوق جديدة موسعة: التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية يمكنها من الوصول إلى أسواق جديدة، لم تكن لتصل إليها كل مؤسسة لوحدها، ذلك لأن تكاملها فيما بينها سيعطيها قوة تستطيع بها فرض نفسها بشكل أكبر في الأسواق العالمية.

4. مواجهة المخاطر بشكل أكثر دقة ومشروعية: ذلك لأن التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية يمكنها من مساعدة بعضها البعض في تحمل المخاطر، فمثلا يمكنها توفير المال لبعضها البعض في حال مواجهة عجز، دون حاجة المؤسسة العاجزة للاقتراض من مؤسسة ربوية والتعامل بالربا، وكذلك بالنسبة للمخاطر التي تواجهها فيمكن لجميع المؤسسات المالية الإسلامية التأمين لدى مؤسسة تأمين إسلامية بدل التأمين لدى مؤسسة تأمين تقليدية.

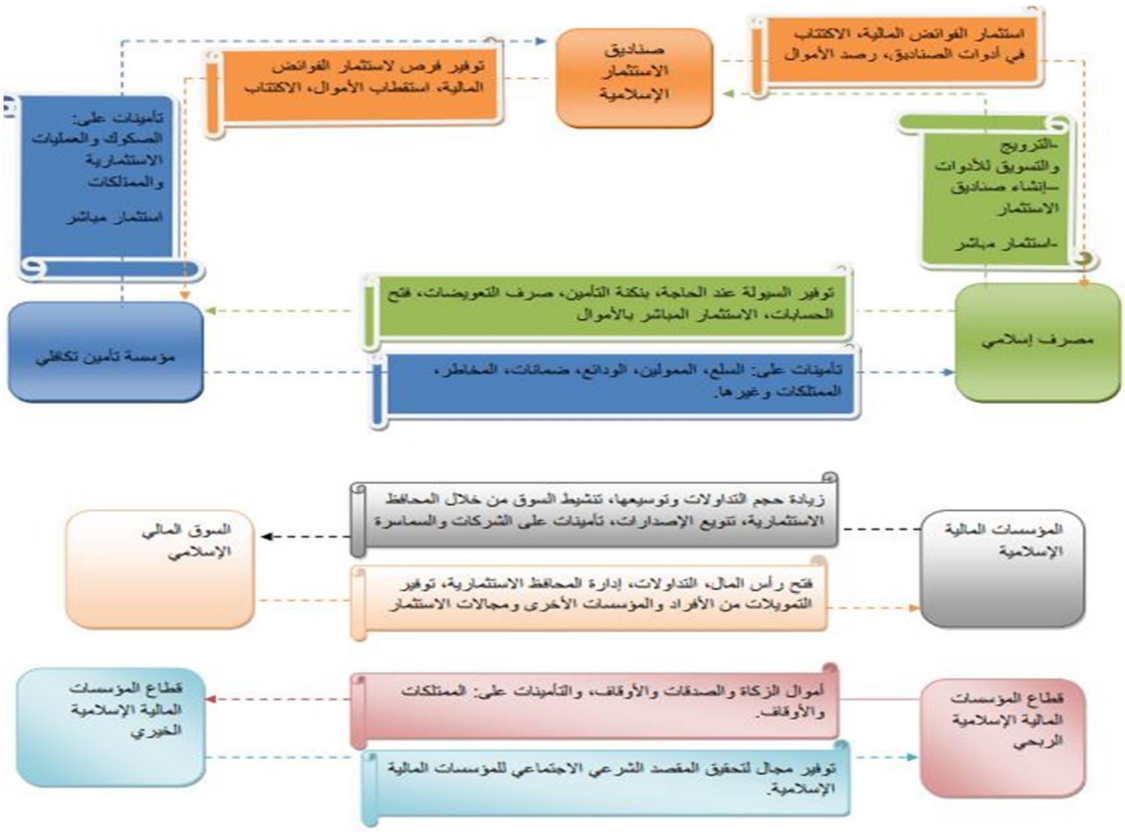
5. إمكانية الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية بشكل أكبر: وذلك من خلال توحيد هيئات الرقابة الشرعية لهذه المؤسسات وتكاملها هي الأخرى فيما بينها، مما يؤدي إلى تضييق الاختلافات في مسائل الفتوى المسندة إليها، وكذلك إيجاد الحلول الشرعية المناسبة بسبب الاطلاع على جميع أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وهي تعمل في آن واحد، إلى جانب الاستعانة بمعاملات المؤسسات الأخرى التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، دون الاستعانة بالمؤسسات التي تتعامل بما يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية.

6. تقوية الهيكلة التنظيمية والتشغيلية لجميع المؤسسات المالية الإسلامية: من خلال توحيد الهيئات التنظيمية والرقابية، وتبادل العمال ذوي الخبرة والكفاءة، وتكامل مواردها وخداماتها، حيث يقلل ذاك من التكاليف ويرفع الكفاءة التشغيلية.

ثالثا: آلية التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية

يقوم التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية على أساس آلية تربط بين وظائف هذه المؤسسات وتبين حاجتها لبعضها البعض.

الشكل رقم01: آلية التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية



المصدر: أحمد داهنين وياسين بن ستالة، التكامل الوظيفي بين مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي التكامل الوظيفي في الصناعة المالية الإسلامية واقع وآفاق، يومي 10-11 ماي 2022، جامعة باتنة1، كلية العلوم الإسلامية، ص13.

من الشكل السابق يمكن شرح آلية التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية وفق ما يلي:

1. المصرف الإسلامي: يعتبر أهم المؤسسات المالية الإسلامية وأكثرها انتشارا على مستوى العالم، وكذلك أكثرها استثمارا للأموال، والأسرع نموا من بين المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، لذلك فهو أهم مؤسسة في الحلقة التكاملية الوظيفية، فهذا الأخير له علاقة مباشرة مع صناديق الاستثمار الإسلامية، حيث يقوم بإنشاء صناديق الاستثمار والترويج والتسويق للأدوات، أما بالنسبة لعلاقته بمؤسسة التأمين التكافلي فهو يقوم بتوفير السيولة لها عند الحاجة، ويقوم ببنكنة التأمين أي توفير منتجات وخدمات التأمين لعملاء المصرف، ويقوم بصرف التعويضات، وكذلك فتح الحسابات لمؤسسة التأمين، أما علاقة المصرف الوظيفية بسوق المالي الإسلامي فتتضح من خلال قيامه بإدارة الاكتتاب بجميع جوانبه، ويقدم لها التسويق لكونه الأكثر انتشارا، ويساهم المصرف في شراء الأوراق المالية من السوق المالية الإسلامية وتداوله لها، أما من جهة تكامله وظيفيا مع مؤسستي الوقف والزكاة يمكن في دفعه زكاة مودعيه وزكاة أرباحه لمؤسسة الزكاة، كما يمكنه مساعدتها في إدارة المال، ودعمه الأعمال الوقفية.

2. أسواق المال الإسلامية: يظهر وجه تكاملها وظيفيا مع المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى في كونها تعتبر مكانا يتيح لأصحاب العجز تمويلا لمشاريعهم، ويعتبر السوق المالي الإسلامي بالنسبة للمصرف الإسلامي مصدرا لتكوين رأس المال عبر فتح الاكتتاب في السوق المالي للجمهور الثانوي،

ويوفر له أدوات لتوظيف الفائض، وكذلك عرض وتداول الأوراق المالية التي تصدر عن المصرف الإسلامي، وتنشيط المحافظ المالية الإسلامية، أما بالنسبة لصناديق الاستثمار فهو يعمل على تمكينها من تداول الصكوك والأوراق المالية التي تصدرها، وأما بالنسبة لمؤسسة التأمين التكافلي فهي تقوم باستثمار أموالها في سوق المال الإسلامي وفق صيغ تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك تداول أوراقها المالية الإسلامية التي تشكل محافظ استثمارية، وأيضا يمكنها طرح رأس مالها للاكتتاب في سوق المال الإسلامية، أما بالنسبة لمؤسستي الوقف والزكاة فيمكن للسوق المالية الإسلامية إدارة مواردها المالية، وتحقيق المقاصد الشرعية لها.

3. صناديق الاستثمار الإسلامية: يظهر تكاملها وظيفيا مع المؤسسات المالية الإسلامية في أنها توفر بيئة مناسبة للاستثمار، فبالنسبة للمصارف الإسلامية فهي توفر لها مجالا لاستثمار أموال المودعين لتحقيق أرباح منها وفق أدوات تتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتوفر لها مصرفا للفائض المالي لأنها تقوم بشراء الأدوات المطروحة من قبل صناديق الاستثمار، وتوفر لها تمويلات طويلة الأجل حيث تفسح لها المجال لتنويع استثماراتها، أما بالنسبة إلى الأسواق المالية الإسلامية فتتيح لها صناديق الاستثمار الإسلامية استقطاب الأموال بالإضافة إلى خفض مخاطر الاستثمار، أما بالنبة إلى مؤسسة التأمين التكافلي فتتيح لها صناديق الاستثمار استثمار المال الفائض في مشاريع أخرى مغايرة لنشاطها الأصلي، وبالنسبة لمؤسستي الوقف والزكاة تتيح لهما أيضا استثمار مالهما خصوصا عبر الصكوك، كما تساهم في تحقيق المقصد الشرعي والاجتماعي لهما.

4. مؤسسات التأمين التكافلي: يظهر التكامل الوظيفي لمؤسسة التأمين التكافلي مع المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى في كونها تعتبر الدرع الحامي لها منها الأخطار فجميع المؤسسات المالية الإسلامية، المصرف الإسلامي، والسوق المالية الإسلامية، وصناديق الاستثمار ومؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف، تقوم بالتأمين على أنشطتها الاستثمارية وأموالها لدى مؤسسة التأمين التكافلي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

5. مؤسسة الوقف: يكمن تكامل مؤسسة الوقف وظيفيا مع المؤسسات المالية الأخرى في كونها توفر لها بيئة استثمارية للوقف، بالأخص المصارف الإسلامية وصناديق الاستثمار وسوق المال الإسلامية، أما شركة التأمين التكافلي فيمكن تأمين ممتلكات الوقف لديها.

6. مؤسسة الزكاة: يظهر تكامل مؤسسة الزكاة وظيفيا من خلال استثمارها أموال الزكاة لدى المصارف الإسلامية وصناديق الاستثمار، من أجل مضاعفة مال الزكاة والحفاظ على أصله مدة طويلة، وصرف الربح المحقق لمصارفه، كما يدفع المودعون في المصارف والمستثمرون والمؤمنون لدى شركات التأمين مال زكاتهم لمؤسسة الزكاة، كذلك يدفع مال الوقف الذي بلغ النصاب لمؤسسة الزكاة.

7. البنك المركزي الإسلامي: في الشكل السابق لم يتم إيضاح آلية تكامل البنك المركزي مع المؤسسات المالية الإسلامية، ولكن البنك المركزي الإسلامي له دور كبير في تكامل هذه المؤسسات وظيفيا، ويتضح ذلك من خلال كون المؤسسة المالية الأولى في الدولة وتعمل باقي المؤسسات المالية الإسلامية تحت أمره إذ يكون دوره الأساسي هو تنظيم المؤسسات المالية الإسلامية، فهو من يضع القوانين التشريعية الخاصة بها، ويمكنه توحيد أدواتها وسياساتها، كما يمكنه أن يدير المخاطر المتعلقة بها.

8. الهيئات الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية: لم يتم أيضا في الشكل السابق إيضاح الدور الذي تلعبه الهيئات الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التكامل الوظيفي بينها، لكن من الواضح أن لها مركزا هاما في هذه الحلقة، وإن أهم ما تقوم به لتحقيق التكامل الوظيفي هو وضع المعايير الشرعية المشتركة بين المؤسسات المالية الإسلامية، كما يمكنها أيضا أن تلعب دور الرقابة الشرعية والتنظيمية الموحدة بين هذه المؤسسات، مما يضمن تحقق التكامل الوظيفي بينها و الحفاظ على شرعية معاملاتها.

المحور الثالث: أسس التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية

نبين في هذا المحور الأسس التي يقوم عليها التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، ونذكر التحديات التي يواجهها هذا التكامل مع اقتراح حلول لها.

أولا: أسس التكامل الوظيفي

يقوم التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية على أسس شرعية، اقتصادية وقانونية نبينها كما يلي:

1. أسس شرعية: تتمثل الأسس الشرعية التي يقوم عليها التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي[24]:

1.1- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية: يعتبر هذا أهم أساس في التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، لأن المبدأ التي تقوم عليه المؤسسات المالية الإسلامية هو الحفاظ على ضوابط الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، فلا تتعامل بالربا، الغرر، الجهالة، والميسر وغيرها.

2.1- تحقيق المصالح والمقاصد الشرعية: حيث يؤخذ بقاعدة المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة من أجل تحقيق المقاصد الشرعية، التي هي حفظ الدين، النفس، المال، العقل والنسل، فالتكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية يحافظ على مقصد المال، وحفظه يحفظ المقاصد الكلية الأخرى تبعا، وأيضا يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك يعود بالرفاه على المسلمين ويحقق مصالحهم العامة والخاصة.

3.1- التعاون على تحقيق النفع: فالمؤسسات المالية الإسلامية عند تكاملها وظيفيا، هي تتعاون فيما بينها لدعم كل ما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، فتتعاون في خلق مشاريع جديدة مما يتيح مناصب عمل جديدة، فذلك يساهم في القضاء على البطالة والنهوض بالاقتصاد.

4.1- الأصل في المعاملات الإباحة: فالمؤسسات المالية الإسلامية عند تكاملها وظيفيا قد تظهر صيغ معاملات جديدة، فيكون الأصل فيها الإباحة حتى يدل الدليل على تحريمه، وهذه تعتبر قاعدة تقوم عليها أغلب المعاملات الحديثة.

5.1- الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية: فالرقابة الشرعية هي ما يضمن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، فهي تراقب جميع المعاملات وتدققها، وتلتزم بتعديل المخالفات الشرعية وتصحيحها.

2. أسس اقتصادية: تهدف الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية إلى تعزيز القدرة المالية لهذه المؤسسات، وتتمثل هذه الأسس فيما يلي[25]:

1.2- اقتسام وتوزيع المخاطر: حيث تتحمل هذه المؤسسات المالية الإسلامية عند تكاملها وظيفيا المخاطر التي تواجهها كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، حيث يمكن لجميع المؤسسات المالية التأمين

ضد هذه المخاطر عند شركات التامين التكافلي، كما يمكنها مساعدة بعضها البعض عند عدم توفر السيولة بوسائل مشروعة.

2.2- تقليل التكاليف: فمن خلال التكامل وظيفيا بين المؤسسات المالية الإسلامية يمكنها اقتسام التكاليف المتعلقة بالنقل والتخزين وغيرها، هذا ما يخفض من الكلفة ويزيد من الإنتاجية.

3.2- رفع القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية: حيث أنه بتكاملها وظيفيا فهي تصبح ذات قوة اقتصادية أكبر، فاعتمادا على أساس تقليل التكاليف يمكنها توفير منتجات ذات جودة أعلى بتكلفة أقل، وبالتالي تحقيق ربح أكبر، ومنافسة كبرى المؤسسات الاقتصادية على مستوى العالم.

4.2- الاستثمار الحقيقي: لأن الصفة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية، يلزم منها التوجه للاستثمار في مشاريع إنتاجية حقيقية، على عكس ما تفعله المؤسسات المالية التقليدية، ذلك ما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والتكامل الوظيفي يتيح للمؤسسات المالية الإسلامية الاستثمار في المشاريع الكبيرة التي تتطلب رأس مال كبير.

5.2- الابتكار والمرونة: فالتكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية يخلق سوقا جديدة تحتاج إلى منتجات جديدة، فالابتكار هاهنا يتيح الدخول إلى أسواق جديدة وتوسعة السوق الأصلي للمؤسسات المالية الإسلامية، ويجعلها مرنة تتجاوب مع متغيرات الأسواق عن طريق ابتكار هذه المنتجات.

3. أسس قانونية: تتمثل الأسس القانونية التي يقوم عليها التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي:

1.3- القوانين التشريعية العامة الموافقة للشريعة الإسلامية: فلكل دولة قانونها الخاص تعمل المؤسسات المالية الإسلامية في إطاره، فيمكن الأخذ بهذه القوانين لكن شرط أن تكون واضحة كي تعالج متطلبات هذه المؤسسات المالية الإسلامية، وأن لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية.

2.3- القوانين التنظيمية: فالعقود والمعاملات التي تتم على مستوى مختلف المؤسسات المالية الإسلامية أو تتم بينها عند التكامل الوظيفي، يجب أن تكون في إطار قانوني يتم الرجوع إليه عند النزاعات لضمان حقوق جميع الأطراف المتكاملة.

3.3- الالتزام بمعايير الهيئات الدولية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية: هذه المعايير التي تصدر عن هذه الهيئات بمثابة اتفاقيات دولية تنظم العمل القانوني للمؤسسات المالية الإسلامية من كل دولة في العالم، وتخضع هذه المؤسسات عند تكاملها وظيفيا لمعايير وقوانين هذه الاتفاقيات مثل معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

4.3- التكامل بين الهيئات الشرعية والرقابية أو توحيدها: فهذه الهيئات تعنى بمراجعة العقود وبنودها المختلفة، وتصادق عليها عند التأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وهي تمثل المرجع القانوني الشرعي لهذه المؤسسات، فتكاملها وتوحدها في الفتاوى والمعايير الشرعية والإجراءات المختلفة للعقود، من شأنه تعزيز ودعم التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية.

5.3- معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بدقة وشفافية المعلومات والإفصاح عنها: فيجب أن تكون معايير المحاسبة موحدة وواضحة وشفافة[26].

ثانيا: تحديات التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية

1. تحديات التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية: يواجه التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية عدة تحديات يمكن تقسيمها لمستويين، العالمي والحلي، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي[27]:

1.1- على المستوى العالمي:

- الاختلاف في التشريعات والقوانين بين الدول، ما يؤدي إلى صعوبة توحيد القوانين التي تنظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية.
- التنوع الكبير في المعايير الشرعية للهيئات الدولية المنظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية، واختلاف هذه المعايير، وتطبيق بعضها في دول والبعض الآخر في دول أخرى.
- الاختلاف في الفتاوى الشرعية، وذلك راجع إلى الاختلاف في المذاهب الفقهية للدول التي تنتمي إليها هذه المؤسسات المالية الإسلامية، مما يؤدي إلى صعوبة توحيد المنتجات والمعاملات بين المؤسسات المالية الإسلامية وصعوبة تكاملها وظيفيا.
- التنافس الشرس مع المؤسسات المالية التقليدية، التي تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية بالنسبة إليها حديثة الظهور، إذ سيطرت على النظام الاقتصادي العالمي وتفرض على المؤسسات المالية الإسلامية قوانينها، ومبادئها مما صعب عليها الالتزام الأمثل لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- نقص طاقم العمل البشري المؤهل، إذ يتطلب التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية خبرة متخصصة في جميع مجالات المالية الإسلامية، والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية.
- اختلاف العملة المتداولة بين الدول الإسلامية، التي تضم هذه المؤسسات المالية الإسلامية.
- ضعف البنية التحتية والتقنية للمؤسسات المالية الإسلامية، إذ يعرف العالم تطورا كبيرا في مجال التكنولوجيا المالية وتعرف المؤسسات المالية الإسلامية تأخرا في مواكبتها على عكس المؤسسات المالية التقليدي مما يحد من التكامل الوظيفي بينها.
- البعد الجغرافي، حيث تتركز أغلب المؤسسات المالية الإسلامية الكبرى في الخليج العربي بالإضافة إلى ماليزيا، في حين تقع باقي المؤسسات في مواقع جغرافية تعاني من أزمات سياسية واقتصادية هذا يحد من قدرتها على التكامل فيما بينها.

2.1- على المستوى المحلي:

- الاعتراف المحدود من طرف البنوك المركزية بالنظام المالي الإسلامي خلق حاجزا أمام المؤسسات المالية الإسلامية لأجل تحقيق نموها وتكاملها.
- القوانين الناظمة للأسواق المالية أغلبها مكيفة على حسب النظام المالي التقليدي وليس النظام المالي الإسلامي.
- ضعف الإقبال على المؤسسات المالية الإسلامية من طرف العملاء مما قد يؤدي إلى ضعف الطلب على المنتجات التي قد تنتج عن التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية.

2. حلول مقترحة للتحديات التي يواجهها التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية: من خلال التحديات السابقة يمكن اقتراح الحلول التالية لتعزيز التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية:

- يجب على مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية دعم جهود بعضها البعض لأجل تحقيق التكامل بينها والوصل إلى قوة تمكنها من مواجهة المؤسسات المالية التقليدية.
- نشر الثقافة الادخارية والاستثمارية الإسلامية من خلال التعريف بالمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية من أجل زيادة الموارد المالية، وتوسيع أعمالها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- توحيد الإطار القانوني للمؤسسات المالية الإسلامية بوضع قوانين موحدة عبر كل الدول التي تنتمي إليها هذه المؤسسات.
- توحيد الإطار الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية، ويمكن ذلك بإنشاء هيئة رقابة شرعية عالمية تراقب جميع المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم.
- تطوير البنية التحتية للمؤسسات المالية الإسلامية، وضرورة اعتمادها على التقنيات الحديثة في أعمالها مما يسهل عليها التكامل الوظيفي بينها.
- دعم الابتكار المالي، من أجل الحصول على منتجات مالية جديدة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية تخدم الطريق نحو التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية.
- تأهيل العمال وزيادة كفاءتهم في التعامل مع المستجدات، من أجل تحقيق التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية.

خاتمة:

بعد دراسة مفهوم المؤسسات المالية الإسلامية، وبيان أهدافها، وذكر الفاعلة منها في النظام المالي الإسلامي، ودراسة مفهوم التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية وإبراز أهميته، وذكر آليته، وبعد ذلك بيان أهم الأسس التي يقوم عليها، نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات مبينة كالتالي:

أولا: النتائج

في نهاية الدراسة نصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

1. التكامل الوظيفي عملية تعاون بين شيئين أو أكثر لتحقيق غرض واحد من خلال جملة وظائف، وهو عبارة عن عملية مستمرة غير منقطعة تتم في وقت واحد وفي مستوى واحد، مما يخلق الانسجام في التعامل بينها ككل واحد.
2. التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية هو علاقة تعاونية بين المؤسسات المالية الإسلامية، هدفها تحقيق أهداف مشتركة من خلال وظائفها، ضمن بيئة تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتتم هذه العلاقة في وقت واحد على مستوى واحد مما يخلق انسجاما في تعاملاتها فيما بينها حتى تشكل حلقة تعاونية ككل واحد.
3. المؤسسات المالية الإسلامية الفاعلة في الاقتصاد الإسلامي هي البنك المركزي الإسلامي، المصرف الإسلامي، السوق المالية الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية، مؤسسة التأمين التكافلي، مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف، وهي التي تتكامل وظيفيا وتعمل ضمن حلقة تكاملية وفق آلية خاصة.
4. يقوم التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية على أسس مختلفة تتمثل في أسس شرعية، أسس اقتصادية وأسس قانونية.

5. يواجه التكامل الوظيفي عدة تحديات مختلفة أهمها الاختلاف في التشريعات والقوانين بين الدول، واختلاف الهيئات الشرعية وتضارب أقوالها، وكذلك تعدد المعايير الشرعية، وضعف البنى التحتية للمؤسسات المالية الإسلامية.

ثانيا: التوصيات

بعد دراسة موضوع التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية ـ مفاهيم وأسس- أقدم التوصيات التالية:

1. لا بد من تكاثف جهود المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق التكامل الوظيفي لما له من نفع يعود عليها وعلى المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية.
2. الاهتمام بالبحث في موضوع التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، ومحاولة إيجاد حلول للتحديات التي تواجهه، والأهم من ذلك تطبيق هذه الحلول على الواقع.

قائمة المصادر والمراجع

1- أحمد داهنين وياسين بن ستالة، التكامل الوظيفي بين مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي التكامل الوظيفي في الصناعة المالية الإسلامية واقع وآفاق، يومي 10-11 ماي 2022، جامعة باتنة1، كلية العلوم الإسلامية.

2- أحمد عمر، معجم الصواب اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م.

3- أحمد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، دون مكان النشر، ط1، 2008م، ج3.

4- ربيع المسعود، شركات التأمين التكافلي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ـ دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 23 (1).

5- رحيم حسين، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: الأسس المقاصدية والممارسة الميدانية وإشكالات القياس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 22، مارس2020.

6- رفيق العجم، موسوعة مصطلحات ابن خلدون والشريف علي محمد الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2004م.

7- سامي الصلاحات، مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد18، العدد 2، 2005م/1426هـ.

8- سكينة بويلي، التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي التكامل الوظيفي في الصناعة المالية الإسلامية واقع وآفاق، يومي 10-11 ماي 2022، جامعة باتنة1، كلية العلوم الإسلامية.

9- صالح العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النوادر، سوريا – لبنان ـ الكويت، ط3، 2012م.

10- علاء طالب وآخرون، إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر، دار الأيام، عمان، د ط، 2013م.

11- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د م ن، د ط، د ت ن.

12- مجموعة مؤلفين، النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، دون طبعة، 1435هـ.

13- محمد ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د ط، د ت ن.

14- محمد أشرف دوابة، رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي، مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، تركيا، فيفري 2016.

15- محمد العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة، الأردن، ط1، 1429هـ-2008م.

16- محمد بن الضيف، العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2017م.

17- محمد دمان دبيح، مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، 2016م.

18- محمد عدنان بن الضيف، نظم التعامل في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 14، ديسمبر2013.

19- محمد عمر شابرا وحبيب لأحمد، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، دون طبعة، 1427هـ.

20- محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة محمد سكر، دار البشير، الأردن، ط2، 1990م.
21- Islamic financial institutions ،2024-09-28 ،18:34 h
https://wiki.islamicfinance.de/index.php?title=Islamic_financial_institutions

الهوامش:

[1]- محمد ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د ط، د ت ن، ج6، ص6.
[2]- علاء طالب وآخرون، إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر، دار الأيام، عمان، د ط، 2013م، ص20.
[3]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، د م ن، د ط، د ت ن، ج2، ص892.
[4]- محمد بن الضيف، العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية، دار النفائس، الأردن، ط1، 2017م، ص36-37.
[5]- رفيق العجم، موسوعة مصطلحات ابن خلدون والشريف علي محمد الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 2004م، ج2، ص31.
[6]- محمد بن الضيف، العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية، م س، ص37.
[7]- Islamic financial institutions ،2024-09-28 ،18:34 h
https://wiki.islamicfinance.de/index.php?title=Islamic_financial_institutions
[8]- محمد بن الضيف، العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية، م س، ص39.
[9]- محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، ترجمة محمد سكر، دار البشير، الأردن، ط2، 1990م، ص196.
[10]- محمد العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة، الأردن، ط1، 1429ه-2008م، ص110.
[11]- محمد بن الضيف، العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية، م س، ص340.
[12]- محمد عدنان بن الضيف، نظم التعامل في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 14، ديسمبر2013، ص50.
[13]- محمد أشرف دوابة، رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي، مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم، تركيا، فيفري 2016، ص5.
[14]- ربيع المسعود، شركات التأمين التكافلي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية-، جامعة الجلفة، العدد 23 (1)، ص151.
[15]- محمد دمان دبيح، مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1، 2016م، ص82-83.
[16]- سامي الصلاحات، مرتكزات أصولية في فهم طبيعة الوقف التنموية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد18، العدد 2، 2005م/1426هـ، ص55.
[17]- صالح العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النوادر، سوريا- لبنان - الكويت، ط3، 2012م، ص31-86.
[18]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، م س، ج2، ص798.
[19]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، م ن، ج2، ص798.
[20]- أحمد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، دون مكان النشر، ط1، 2008م، ج3، ص2464.
[21]- أحمد عمر، معجم الصواب اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م، ج1، ص795.
[22]- سكينة بويلي، التكامل الوظيفي بين المؤسسات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي التكامل الوظيفي في الصناعة المالية الإسلامية واقع وآفاق، يومي 10-11 ماي 2022، جامعة باتنة1، كلية العلوم الإسلامية، ص4.
[23]- محمد بن الضيف، العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية، (م.س)، ص403-417.
[24]- رحيم حسين، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: الأسس المقاصدية والممارسة الميدانية وإشكالات القياس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، مارس 2020، ص227-229.
[25]- مجموعة مؤلفين، النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1435هـ، ص54-55.
[26]- محمد عمر شابرا وحبيب لأحمد، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1427هـ، ص29.
[27]- أحمد داهنين وياسين بن ستالة، التكامل الوظيفي بين مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي التكامل الوظيفي في الصناعة المالية الإسلامية واقع وآفاق، يومي 10-11 ماي 2022، جامعة باتنة1، كلية العلوم الإسلامية، ص15-16.